الاستهلاك في المواسم الدينية

الاستاذ بـودالي بن عون

جامعة الأغواط

مقدمة :

إن علاقة الدين بالمجتمع علاقة اجتماعية حيوية يجب أن تدرس و تبحث وفق منظور علمي، وذلك ما لها من مكانة فاعلة في منظومة المجتمع.وإن النظم الدينية موجودة في كل المجتمعات لأنها تهتم بحاجات اجتماعية فالدين يدفع الأفراد إلى تغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، كما يساعد على تكامل شخصية الفرد وتقوية روحه المعنوية فيدفع عنه الخوف ويحيي فيه الأمل بما يبثه فيه من قوى خارقة تتمثل في قوة الإله.

إن لكل مجتمع من المجتمعات أيام مقدسة، تستعيد أمجادها ذات الأصول التاريخية الدينية وقد كثرت هذه الأعياد و المواسم عند غير المسلمين، وأصبحت بكثرة في السنة الواحدة، وتفننوا في تسمياتها بابتكار أسماء حديثة لها، كعيد الشجرة، وعيد الثورة، وعيد الأم، وعيد الاستقلال، وعيد الجلاء وعيد الحب، وعيد المرأة ...الخ وكل مجتمع يخلق ما يشاء من الألقاب، وتفعل ما تشتهي في تلك المواسم والأعياد .

إن اسم العيد لفظ حبيب إلى النفس في أيام المواسم التي تعود على المجتمعات بالنفع والخير وهو مشتق من العود وهو الرجوع مرة بعد أخرى بالفرح والسرور. حيث قال ابن الأعرابي : سُمي العيد عيداً لأنه يعود كل سنة بفرح مجدد .

وإن مواسم وأعياد المجتمعات الإسلامية دينية ، شرعها الله جلَّ جلاله لعباده ، ولم يخترعها العباد ،وهذه المواسم الدينية سنوية والتي تنتهي في الغالب بالأعياد الدينية وهما عيدان : عيد الفطر وعيد الأضحى وكل منهما يأتي عقب فريضة دينية مقدسة عند المجتمعات الإسلامية، فعيد الفطر يكون بعد الانتهاء من فريضة الصيام لقوله تعالى:{ ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون } [1] .

ويسمى هذا اليوم يوم الجائزة والغفران، وهو الفرحة الصغرى للمؤمن المسلم، كما قال سيد الخلق صلى الله عليه وسلم : «للصائم فرحتان يفرحهما: إذا أفطر فرح بفطره، وإذا لقي ربه فرح بصومه» فالعيد إذاً هدية الصائم . و عيد الأضحى مرتبط بشعيرة الحج و يأتي بعد فريضة الحج .

فالأعياد عند المجتمعات الإسلامية مواسم دينية ، كجزاء عاجل لعباده على طاعتهم لله، ولم يخترعها البشر من تلقاء أنفسهم، كما هو الحال عند بعض المجتمعات الأخرى، أو الأعياد الوطنية التي تكون في مناسبات موسمية يحتفلون فيها كلما مرت عليهم تلك الذكريات و التي أصبحت هي الأخرى تلازم المسلمون في مجتمعاتهم في السنوات الأخيرة .

إن الأعياد الدينية هي مناسبات سنوية لها علاقة مباشرة مع مظاهر الاستهلاك كعامل يربط بين الدين والاقتصاد . فالأعياد تنطلق مباشرة مع ذكرى عاشوراء ويليها المولد النبوي ، وشهر رمضان، و عيد الفطر ثم عيد الأضحى . حيث تشكل هذه الأعياد الدينية مناسبة مفضلة بالنسبة لمهن التجار، من أجل إعداد

وتسويق مختلف المنتجات الغذائية والألبسة وغيرها، وهو ما يعكس تشبث المجتمعات الإسلامية بتقاليدهم الضاربة في القدم .ويظهر هذا الجانب بشكل جلي من خلال الإقبال الكبير، لكل شرائح المجتمع الإسلامي على محلات إعداد وتسويق هذه المواد المتنوعة، بالرغم من كل ما حملته الموضة من حداثة في مجال التجارة. وفي هذا الصدد، تعتبر هذه المواسم والأعياد الدينية فرصة لشراء مختلف المواد الغذائية واللباس واللعاب وغيرها، والذي يشكل شطراً هاما في حياة المجتمعات الإسلامية بمختلف شرائحها، كمؤشر يمتطي البعد الديني لهذه المناسبات قصد تحريك عجلة وتيرة الاستهلاك.

1. الإشكالية:

تعرف المجتمعات الإنسانية سنوياَ محطات زمنية تتسم بتغير في أنماط الاستهلاك " حيث للدين أثر كبير في النشاط الاقتصادي ." [2] ويتميز العالم الإسلامي بهذه الظاهرة المرتبطة بأحداث تاريخية للأعياد والمواسم الدينية، يحتفل بها تعظيماَ لشأنها كونها تمثل جزاءَ من التراث الإسلامي.ولكن بمجرد اقترابها يشعر الفرد في معظم الأقطار الإسلامية بأن هناك تحضيرات جارية على مستوى الأفراد تشير إلى تمييز هذه المناسبات عن غيرها من أيام السنة، حيث تبدأ الاستعدادات الروحية والنفسية والاجتماعية قصد احتضانها وإبراز أصالتها لدى المجتمع الإسلامي .

كما أن هناك من يتخذ هذه المناسبات كعيد الفطر وعيد الأضحى لالتقاء الأسر وتكريس المبادئ الدينية كلم الشمل وصلة الرحم كفعل عقلاني .

ففي المجال الاقتصادي ، تشهد الأسواق الإسلامية رواجًا في أوقات الأعياد والمواسم الدينية ،حيث تنشط صناعة وتجارة الملابس والأحذية والحلويات و تجارة المواشي.وتعتبر العديد من المصانع المواسم الدينية أهم فترات نشاطها ورواج منتجاتها ,وتعويض ما تعانيه من ركود طوال بقية العام."وهذا يسبب الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، فنجد الإسراف في الاستهلاك ويتجه الإنفاق نحو الترف والمظهرية ، ويوجه المال أحياناً إلى الإنفاق في غير المفيد"[3]

و اللافت للانتباه أن الجميع تقريبا ينخرط في إحياء هذه المناسبات الدينية، حتى الذين لا يلتزمون بأداء الطقوس الدينية كفعل تقليدي أو عاطفي. وللإشارة فإن مميزات هذه المناسبات بدأ من شهر رمضان الذي يقبل الناس فيه بعد أدان المغرب بالإسراف على الأكل والسهر، وهو ما يفسر تسجيل هذا الشهر أعلى معدل إنفاق في السنة ،و الذي ينتهي بعيد الفطر حيث يتحول إلى ما يشبه مهرجان كبير لاستعراض أنيق الثياب وأغلاها ثمناً، مع حالة لملء البطون بالمأكولات التي كانت محرمة في النهار من شهر رمضان، ثم يأتي عيد الأضحى المرتبط بشعيرة الحج حيث في هذا اليوم يستغرق الغالبية في التهام لحوم الأضحى بشكل غير معتاد بعد اقتناء المميز من المواشي. رغم أن الذبح في هذا العيد يعتبر سنة وليس فريضة حسب الضوابط الدينية، ثم يأتي موسم عاشوراء والذي يعرف إقبالاً كبيراً على اقتناء مختلف الحلويات والمكسرات و غيرها مع تبادل أنواع الهدايا، كنسق جديد من المعتقدات أنتجه المجتمع لتبرير الاستهلاك اللاعقلاني، متجاهلين في ذلك الغاية الدينية من وراء إحياء هذه المواسم ،لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾4. وهي طقوس تتنافى و أفكار الأخلاق الإسلامية .

ولا ننكر أن هناك من هم في اتجاه صحيح في استعداداتهم الروحية لإحياء هذه المناسبات الدينية في إطار أخلاق الأفكار الإسلامية ، ولكن فعلهم العقلاني غير بارز في المجتمع. كما أن هناك فئة أخرى تتميز بالزهد في الاستهلاك في هذه المناسبات .

وهكذا، بعد عرض ما سبق لا يمكن إغفال أثر الاحتفال بالأعياد الدينية عمومًا على انتعاش بعض الصناعات ورواج بعض السلع الاستهلاكية ،لأن الرواج الاقتصادي الحقيقي يكون قائمًا على طلب استهلاكي عقلاني ومبرر من الناحية الدينية والاجتماعية ، أما الرواج القائم على الاستهلاك اللاعقلاني وغير المبرر فهو رواج يضر بالمجتمعات غير المنتجة . وهو ما يتطابق و أخلاق الأفكار الإسلامية " والتي سبقت غيرها في إبراز الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد السليم عامة و الاستهلاك خاصة ... و أن هذه الأسس صالحة ليتكون منها الاقتصاد الإسلامي "[5] .

وللبحث أكثر عن العوامل الأساسية لنشوء الروح الاستهلاكية المثالية خلال هذه المواسم الدينية فإنه يتعين علينا البحث عن نسق الأخلاق الإسلامية التي تتميز بها المجتمعات الإسلامية عامة، و لبحث عن معايير وقيم السوق الإسلامية وتشريعاتها وقوانينها لان"هذه الظواهر الاستهلاكية في هذه المناسبات أصبحت حقيقة اجتماعية وواقعية كفعل اجتماعي خارجة ومستقلة عن الفرد وقاهرة له"[6].

فظاهرة تغيير نمط سلوك الفرد الاستهلاكية في الأعياد والمواسم الدينية، وراءها عوامل ضابطة يمكن أن تولد أفراد المجتمع بداخله هذا الشعور و تعرض نفسها لهم، و الذي يتولد عنه فعل اجتماعي عاطفي و تقليدي وعقلاني موجه في هذه المناسبات يجبر الأفراد على أنهم فاعلين في نسق من العلاقات الاجتماعية ليتوافقوا مع قواعد الاستهلاك.

إن ما يمكن أن يفسر ظاهرة تغيير في النمط الاستهلاكي لدى أفراد المجتمعات الإسلامية في المواسم الدينية رغم ارتفاع أسعار السلع ، كثيرا ما يعود إلى مجموعة من العوامل التي لا تخضع لقواعد السوق الاقتصادية حتى أصبحت هذه الظاهرة فضاءً واسعاً، لا يمكن أن ننظر إليها من جانب واحد، ولكن يجب النظر إليها من عدة زوايا وهي ما توحي إلى السببية عند ماكس فيبر، "حيث يؤكد أنه إذا قلنا أن الحتميات السببية تعتبر أحد الإجراءات الهامة التي يتأكد بواسطتها الصدق للنتائج العلمية " [7]و التي تعتبر مجموعة من الأنساق المتفاعلة فيما بينها تؤثر وتتأثر في النسق الديني، حيث تعتبر الأفراد فيه القوة الفاعلة الرئيسية.

وانطلاقاً من الحاجات المتزايدة لأفراد المجتمع الإسلامي سنة بعد سنة خلال المواسم الدينية، خاصةً فيما يتعلق بأسواق المواشي في الأعياد وبالسلع الغذائية والألبسة والأحذية, والألعاب والمفرقعات وغيرها تبرز على العيان تغيرات في سلوكيات هذه الأفراد تجاه هذه الحاجيات مما يجعلها مولعة بظاهرة الاستهلاك لمجرد الاستهلاك فقط للعديد من المنتجات ، و هو مخالف لضوابط شريعة الدين الإسلامي ، قوله تبارك وتعالى : ﴿كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾ 8. والذي انعكس سلباً في كثير من الحالات على الوجه الحقيقي لمعنى شعيرة العيد الديني (عيد الفطر , وعيد الأضحى) و المولد النبوي ومحرم وعاشورا وغيرها من المواسم الدينية، حيث تنوعت الشهوات الاستهلاكية، والرغبات، والأذواق عند الكثير من أفراد مجتمعنا الإسلامي بفعل تأثرهم بمعطيات الحياة العصرية المتسارعة التي تنشأ نتيجة

التأثر بالتطورات في طبيعة السلع، والتي تلعب فيها الومضات الإشهارية دور لتمرير وتنشيط أنماط استهلاكية معينة مقترنة بخصوصية هذه المواسم ، نتيجة لتأثير العولمة وهو ما يعطي للفرد المسلم شعوراَ وقبولاَ يكاد يكون غير مشروط فأصبحت هذه الأعياد والمواسم الدينية بمثابة الإطار الذي يضم هذه التناقضات المعقدة بمختلف أنواعها، جعلت الاحتفال الحقيقي لهذه المناسبات خارجة عن إطارها الديني، وصعبت على الباحث انتقاء البعد الحقيقي الأكثر تأثيراً، مع صعوبة تحديد نسبته من بين هذه الأنساق المتداخلة.

إن العقلانية الهادفة لروح ترشيد نمط السلوك الاستهلاكي كالاعتدال في الإنفاق والاقتناء حسب الحاجة والأجر والزهد في بعض السلع لكل فئات أفراد المجتمع الإسلامي ،هي أخلاق لم تكن واضحة المعالم في معظم المواسم الدينية نتيجة غياب ثقافة أخلاق البعد الديني أو"أنساق الأفكار الدينية كنموذج مثالي"[9]، وغياب النسق ألقيمي المتولد من رحم الفهم العقلاني، وعدم فهم المعاني الحقيقية لهذه الشعائر الموسمية الدينية وتفسير أبعادها وترك الحيز واسع للمؤثرات والعوامل الأخرى كالاقتصادية والثقافية والشخصية وغيرها كأنساق مختلفة متداخلة ومعقدة تسيطر على الفراغ الروحي للأفراد, وتوجهه نحو تحقيق أهدافها المادية فأصبح المجتمع الإسلامي ككل والجزائري خاصة بين مجموعة من الأنساق المتفاعلة من عدة مركبات لم يجد فيها مكانته الحقيقية في انتهاج نمط خلقي قيمي نحو تحقيق ترشيد الاستهلاك كفعل اجتماعي عقلاني في كل المواسم الدينية .

لم ينتج المجتمع الجزائري في الأعياد و المواسم الدينية نسقا أخلاقياً, لان هناك العديد من المعوقات البنائية لنشوء أخلاق ذات سلوكيات استهلاكية رشيدة تتميز على الأقل بالاعتدال تجاه المنتجات غير الأساسية نحو بناء نموذج استهلاكي, وإن حالة من هذه الشراهة الاستهلاكية المتزايدة في معظم المواسم الدينية تدل على وجود طفرات في نسق فسيفساء الاستهلاك *في هذه المواسم، ويعكس واقع المسافة بين مبدأ القيم والأخلاق كفهم عقلاني، والفعل الاجتماعي كفهم تقليدي أو تأثري لفهم و تفسير واقع الميدان لنسق روح نمط الاستهلاك للأفراد الفاعلين.

بعد هذه التحليلات الفكرية، النابعة من الحيرة العلمية المتزايدة لهذه الظاهرة في صياغة الإشكالية تدفع بنا إلى طرح سؤلا مركزياً وجوهرياَ وبعض التساؤلات الجزئية التي تركز على التغيرات في النمط الاستهلاكي في فترات الأعياد والمواسم الدينية كتابع لأبعاد دينية مستقلة, لفئات مختلفة من المجتمع, والتي تمكننا من تفكيك عناصرها وتحليلها وفهمها انطلاقاً من تحديد مسار البحث العلمي عن طريق "القطيعة والبناء و المعاينة"[10]. وفي جوهر تفاعله مع نسق البعد الديني فقط كشعائر إسلامية تربط بين الالتزام الديني للمواسم الدينية و ظاهرة الاستهلاك. و عليه أصبحنا دائماً نتساءل، هل توجد علاقة بين البعد الديني والسلوك الاستهلاكي في الأعياد والمواسم الدينية، لمختلف شرائح المجتمع الإسلامي ؟ وهل تؤدي قوة الالتزام الديني إلى انخفاض في نسبة الاستهلاك في الأعياد والمواسم الدينية في المجتمع الإسلامي ؟ وهل يؤدي ضعف الالتزام الديني إلى الزيادة في نسبة الاستهلاك في الأعياد والمواسم الدينية في المجتمع الإسلامي ؟

الفرضيات :

هذه الإشكالية تستدعي منا صياغة فرضيات، يمكن أن تكون قادرة على وضع حدٍ مقنع لتفاقم الإشكاليات مع مجموعة من التصورات الفكرية و الرؤى النظرية على محك الواقع التجريبي العقلاني، "غير أنه وفي حالة ما إذا لم نستطع التنبؤ ، فعندئذ ستعوض الفرضية بهدف البحث ، إنا الحدود الموجودة في العرض المختصر سواء كانت في إطار فرضية أو هدف البحث لابد أن تمتلك بعض الخصائص لتضمن صفتها العلمية كالتصريح والتنبؤ وغيرها ، و قد تأخذ إشكالاً مختلفة " [11] فإنها تتطلب منا بالضرورة وضع حدود لنسق مفاهيمي مستنبط من نظريات للمعالجة من جهة ، ومن جهة أخرى تقديم نموذج التحليل للنسق ألمفاهيمي واقعي واستقرائي يوضح طبيعة الإشكالية وإسقاطها على الواقع, وكيفية استنتاج الحلول من بين التناقضات، والتفاعلات المعقدة فيما بين مختلف الأنساق وذلك بتحديد طبيعة المجال الخاص والكشف عن إمكانية تواصله مع المجال العام لظاهرة التغيير في نمط الاستهلاك في المواسم الدينية .

أولاً : الفرضية العامة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الديني والسلوك الاستهلاكي في الأعياد والمواسم الدينية، لمختلف شرائح المجتمع الإسلامي.

ثانياً : الفرضيات الجزئية :

1 – كلما كان الالتزام الديني قوياً، كلما قلت نسبة الاستهلاك في الأعياد والمواسم الدينية لمختلف شرائح المجتمع الإسلامي .

2 – كلما كان الالتزام الديني ضعيفاً، كلما زادت نسبة الاستهلاك في الأعياد والمواسم الدينية لمختلف شرائح المجتمع الإسلامي .

2. بناء النموذج التحليلي :

لقد تكلم ماكس فيبر عن الفهم العقلاني والعاطفي والتقليدي ومدى ارتباطهم بالاقتصاد وعندما تكلم عن الرأسمالية المنسوبة حسبه إلى فئة الكالفينيين من البروتستانت و حدد تمثيل مفهوم الفهم بالرشد والزهد وإتقان العمل على أنهم عبادة مرتبطة بالفهم العقلاني وهو ربط بين بعد ديني وبعد اقتصادي لان الله يحب هذه العوامل وهذا في نظر الكلفينيين و توصلوا حسب تفكيرهم أنه، لكي نتعبد يجب علينا أن نقوم بالعمل الذي يحبه الله، ولكن هذا التصور الفكري والتحليل النموذجي العام عند فيبر كان يدور في أوروبا وما حولها من علاقة تربط البعد الديني للكالفينين البروتستانتيين والتطور الرأسمالي ونجاح هذه الدول وعندما التفت فيبر إلى باقي الشعوب والقارات التي لها ديانات أخرى تختلف تماماً عن البروتستانتية وبعدما درس أغلب الديانات الموجودة في الهند والصين وغيرها توصل إلى نتائج مخالفة تماماً لما توصلت إليه الرأسمالية في أوروبا كبعد اقتصادي و علاقته المباشرة وغير المباشرة بالبعد الديني المتمحور أساساً في الكالفينية ، واستنتج من الدراسات التي قام بها أن هذه الديانات في هذه البلدان غير صالحة للنهوض بالرأسمالية والتطور الاقتصادي عامة، ولما اهتم بدراسة الدين الإسلامي رأى أن بعض النتائج الجزئية وهي مشابهة لما توصل إليه في باقي الدول الأسيوية حيث توفي ولم يكمل دراسته النهائية عن الدين الإسلامي وعلاقته بالاقتصاد .

لكن في هذه الدراسة الخاصة بظاهرة الاستهلاك في الأعياد و المواسم الدينية في المجتمع الجزائري المسلم أين اتضح لنا أن ظاهرة الاستهلاك بمثابة نسق جزئي من النسق كلي للاقتصاد وعلاقته بالبعد الديني في الأعياد والمواسم الدينية بدءاً من رمضان فعيد الفطر وعيد الأضحى وأول محرم وعاشورا والمولد النبوي ...الخ وبعد بناء الإشكالية وطرح السؤال المركزي المحاط بالإطار النظري والأسئلة الفرعية المبنية على مفهومين هما الالتزام الديني كمتغير مستقل والسلوك الاستهلاكي لمختلف السلع كمتغير تابع في الأعياد و المواسم الدينية وهما بمثابة أبعاد الفرضية الأصلية و اللذان انبثقا عنهما مفاهيم أخرى عبارة عن مكونات ممثلة في الفهم العقلاني واللاعقلاني لقوة وضعف الالتزام الديني على أساس طبيعة الفهم الخاصة لكل فردمن جهة تابعة للمتغير المستقل، والزيادة والنقصان في الاستهلاك أساس طبيعة الفعل من جهة أخرى منبثقة عن المتغير التابع المعبر عنهم كمكونات لأبعاد الفرضية الأصلية .

ولكن ماكس فيبر قسم طبيعة الفهم إلى فهم عقلاني وفهم تقليدي وفهم غير عقلاني (العاطفي) حسب طبيعة المجتمعات الأوربية التي نشأ فيها وعلاقتها بأي ظاهرة ما ولتكن مثلا الرأسمالية عنده حيث صنف الديانة الكالفينية البروتستانتية على أنها فهم عقلاني كمكون أول من البعد الديني لأن مؤشرات هذا الدين تنطبق مع العقل وأن المكون الثاني هو المكون العاطفي الذي يختلف مع تفكير العقل فهو فهم غير عقلاني ويبقى من المكونات المفككة من البعد الديني وهو الفهم التقليدي المشتق من العادات و التقاليد و الأعراف القديمة ذات الأصول الدينية الأولية في حد ذاتها . حيث قسم فيبر طبيعة الفهم إلى الفهم العقلاني والفهم اللاعقلاني (العاطفي) و الفهم التقليدي و التي يمكن ربط مؤشراتها مع أي طبيعة اقتصادية .

ولكن تحليلنا لهذه المفاهيم كنموذج . على أن الالتزام الديني كمؤشر لعامل طبيعة الفهم، والسلوك الاستهلاكي لمختلف السلع لهذه الفئات كفعل اجتماعي في المواسم الدينية، حيث تصادمت مع تصنيف وتقسيم فيبر للمكونات الثلاث لطبيعة الفهم والمجتمع الإسلامي، أن الالتزام الديني للإسلام له ضوابط تشريعية يوضح فيها الاعتقاد والممارسة والمعرفة والتجربة و لانتماء و غيرها التي يؤدي إلى مؤشرات خلفية فهم قوة الالتزام الديني على أنها من طبيعة الفهم العقلاني ، ومكون ضعف الالتزام الديني كفهم غير عقلاني على أساس فهم عاطفي و تقليدي ، لأن أغلب العادات والتقاليد والأعراف والايديولوجيات القبلية والعروشية مع الجانب العاطفي في المجتمع الجزائري تتنافى أغلبها والضوابط التشريعية للدين الإسلامي ويعتبراني فهم لاعقلاني بالنسبة للدين الإسلامي، والتي انبثقت منهما عدت مؤشرات فيما بين الفهمين الخاصين بقوة وضعف الالتزام الديني منها الاستعداد ألقيمي للمواسم الدينية ومراقبة النفس وفعل الخيرات والاعتقاد بالبركة و الإيمان بالقناعة و الرضا بعطاء الله و القيام بشعائر المواسم الدينية و التصدق على المحتاجين وتلاوة القرآن والتردد على المساجد وغيرها تابعة لقوة الالتزام الديني كفهم عقلاني يمكن أن يكون من طرف هذه الفئات المبحوثة فهم أصيل من عقيدة دينية صحيحة أو من نفاق اجتماعي أو تظاهر بشيء ما أمام المجتمع لا نستطيع من خلاله معرفة البعد التفكيري لهؤلاء الأفراد . وعكس هذه المؤشرات تابعة لضعف الالتزام الديني كفهم غير عقلاني يدمج بين العاطفي والتقليدي معاً . هذا كله من جهة المتغير المستقل، أما من الجهة الثانية للمتغير التابع الذي هو السلوك الاستهلاكي للسلع فلقد انبثق عن هذا البعد

مكونان أساسيان حسب طبيعة المجتمع المبحوث و علاقته ببعد الدين الإسلامي و هي الانخفاض في نسبة الاستهلاك والزيادة في نسبة الاستهلاك. حيث أنتج تحليل هذه المكونات مؤشرات الفعل الحقيقي لسلوكيات الأفراد المبحوثين كالزهد والترشيد والإشباع الأولي والإنفاق حسب الأجر التابعة للنسبة المنخفضة في الاستهلاك ، أما كثرة الاستهلاك و الإنفاق دون مراعاة الدخل واقتناء السلع حسب الشهوات من الأسواق وكل ما يعرض في الإعلانات لمختلف السلع الخاصة بالأعياد والمواسم الدينية على أنهم إسراف ونوع من الزيادة في الاستهلاك .

هنا نلاحظ تحليل ماكس فيبر لمفهوم الزهد في الاستهلاك عند الديانة الكالفينية البروتستانتية على أنها عبادة لابد منها كمؤشر يحقق سمو الاتجاه الرأسمالي . إذاً فعلاقة الربط بين مؤشرات فهم الالتزام الديني و مؤشرات السلوك الاستهلاكي لمختلف السلع كفعل اجتماعي باتت واضحة المعالم بين مؤشرات قوة الالتزام الديني للمتغير المستقل كفهم عقلاني ، و مؤشرات الانخفاض في نسبة الاستهلاك للمتغير التابع كسلوك و كفعل اجتماعي، كذلك بين مؤشرات ضعف الالتزام الديني كفهم غير عقلاني الذي يضم الفهم العاطفي والفهم التقليدي معاً للمتغير المستقل كفهم خاص لهؤلاء الأفراد و مؤشرات الزيادة في نسبة الاستهلاك . وهي علاقة بطبيعة الحال نسبية جداً لأننا أمام دراسات سوسيو– دينية فسيفسائية .

هذا البناء للنموذج التحليلي منبثق من أصل الفرض لظاهرة الاستهلاك لمختلف السلع في الأعياد والمواسم الدينية .

3. الاتجاهات النظرية في دراسة ظاهرة الاستهلاك :

إن إسهامات منظري علم الاجتماع , و الباحثين في موضوع الاستهلاك كان يعنى بالأهمية الكبيرة في نطاق علم الاجتماع مثل المستوي الاجتماعي والاقتصادي ، "ويعتبر ماكس فيبر هو الباحث السوسيولوجي الذي أكد أن الواقعة الاجتماعية يمكن أن يسببها أكثر من عامل أو متغير واحد ، وأن الواقعة تنتمي في العادة لجمع من المتغيرات و لتأكيد ذالك نجده يذهب إلى القول بأنه إذا كانت الماركسية قد أكدت على المتغيرات الاقتصادية باعتبارها المتغيرات المسئولة عن ظهور الرأسمالية (الاستهلاك نسق فرعي من النسق الكلي للرأسمالية) ، فإنه من الممكن نسبة ظهور الرأسمالية إلى مجموعة من القيم الدينية" [12]، فالاستهلاك كعملية اقتصادية يمكن أن نطلق عليها نمط من أنماط الحياة اليومية التي يعيشها الإنسان فالدراسات المبكرة التي أجراها العديد من الباحثين الأنثروبولوجيين، خاصة دراسات مالينوفسكي ورادكلف وغيرهم كشفت عن أن الاستهلاك يمثل جزءاً مهماً من حياة المجتمعات التي قاموا بدراستها فعملية الاستهلاك ذات علاقة وطيدة بالجانب القيمي والعقائدي في حياة المجتمعات. ولا تختلف النتائج التي توصل إليها الباحثين في نطاق الدراسات الاجتماعية , كثير عما توصل إليه علماء الأنثروبولوجيا فبداية من التحليلات الكلاسيكية لمنظري علم الاجتماع (ماركس وفيبر وغيرهم) انتهاء بالنظريات ما بعد حداثة , تحتل عملية الاستهلاك بنداً أساسياً في البناء النظري لكل هؤلاء, فالاستهلاك كما يصفه أحد الباحثين هو" المقدمة الضرورية في بناء النظرية الاجتماعية "[13] .

4. الفكر السوسيولوجي لمفهوم لاستهلاك :

إن سوسيولوجيا الاستهلاك التي قدمها رواد النظرية في علم الاجتماع , بدءا من التحليل المادي التاريخي لماركس و الرؤية الوظيفية لظاهرة الاستهلاك عند ماكس فيبر و غيرهم و المنافية للتفسير المادي . كما أهمية العوامل الاجتماعية في تأثيرها على نمط الاستهلاك ، إذ تقوم بدورا مهماً، ومؤثر في تشكيل نمط الاستهلاك على المدى البعيد وإن كان دخل الفرد يؤثر في النمط على المدى القصير.

لقد كانت الاهتمامات السوسيولوجية بموضوع الاستهلاك بالشيء الثانوي, ولم يكن الاهتمام به اهتماما رئيسياً كموضوع مستقل بذاته , بطريقة تعالج من جميع نواحيه, وكانت بداية معالجتها في هذا العالم حينما تعلق الأمر بدراية الطبقات الاجتماعية, حيث يعتبر الاستهلاك كمؤشر قوي للدلالة على الطبقة الاجتماعية التي ينتهي إليها الفرد, ويعتبر كذلك كأحد المتغيرات الاقتصادية القابلة للتأثر بالمتغيرات الاجتماعية, وللتعرف على المستوى الاقتصادي للفرد ، ما على الباحث إلا التعرف والبحث في حقيقة استهلاكه لمختلف الحاجيات المادية أو المعنوية .

إذن في البداية كانت دراسة الاستهلاك بالدرجة الأولى في حقل الاقتصاد أكثر منه في الحقل السوسيولوجي لكن لا يخفى علينا أنه في بداية الثمانينات انعقد أول مؤتمر متخصص حول سوسيولوجيا الاستهلاك في جامعة آسلو في جانفي 1988 ، حيث سجل مشاركة العديد من البلدان خاصة المتقدمة منها، وقد علق أحد المشاركين على هذا المؤتمر قائلا : "كانت سوسيولوجيا الاستهلاك حتى وقت قريب مجالاً بحثياً مختلفاً ومشتتاً " ، ومن ثم فقد كان هذا المؤتمر هو أول محاولة عالمياً تهتم اهتماما خاصاً في الاستهلاك ولم يكن هدفه هو تأسيس مجالاً مستقلاً بسوسيولوجيا الاستهلاك بقدر ما كان محاولة لفت الانتباه إلى عدد هائل من المشكلات الامبريقية و التحليلية متضمنة في موضوع الاستهلاك"[14].

ومفهوم الاستهلاك في علم الاجتماع, هو عملية استعمال السلع والخدمات بغرض إشباع متطلبات وحاجيات أفراد المجتمع ، أو منظمات إنتاجية.

1-4 النظرة الكلاسيكية لمفهوم الاستهلاك :

بما أن ظاهرة الاستهلاك مرتبطة بأبعاد دينية والذي يولي الاهتمام للكثير من الباحثين المنظرين الكلاسيكيين مثل ابن خلدون وماكس فيبر وماركس ودوركايم وغيرهم في إسهاماتهم واتجاهاتهم الإيديولوجية خاصة فيما يخص الاستهلاك و علاقته بالدين بصفة عامة و كذلك منهم المعاصرين لان البحث عن البعد الخفي وراء هذه الظواهر من أنماط الاستهلاك في الجانب الاقتصادي وكانت أراء بعض المفكرين في علم الاجتماع كما يلي:

ماكس فيبر: المفكر الوحيد من بين الكلاسيكيين و المعاصرين الذي أرجح بروز مفهوم الرأسمالية إلى "البعد الديني " أي عامل الاقتصاد و الدين في كتابه عن "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"الذي يؤكد فيها عن أثر الدين في الاقتصاد ، ونمط الاستهلاك هو نسق فرعي من النسق الكلي للاقتصاد ، ومنه أن القيم والأفكار تؤثر بشكل أساسي في تشكيل الإنتاج وأنماط الاستهلاك والبعد الاقتصادي المترتب عليهما علي أساس أن الأفكار والمعتقدات ذات الاتجاه الديني لها دورا فعالاَ في تاريخ الإنسان خصوصا تاريخ التطور الاقتصادي ، فماكس فيبر يري " أن عالم القيم تخلقه الظروف الاجتماعية التاريخية لأنه يري أن

القيم اختيارات فردية حرة مشروطة بشروط اجتماعية تاريخية تحددها أفكار الجماعات الاجتماعية وتصوراتها المتباينة"[15] ، ومن هنا استطاع فيبر أن يوضح تفسير ما جاء به ، "فعلى نقيض التصور الماركسي المتعلق بتنمية الرأسمالي إذ يؤكد أنه في وقت ما جاب أحد صغار البشر البلاد ، واختار النساجين الذين يستخدمهم، ثم زاد من دقة إشرافه عليهم وعلى عملهم ، ومن ثم حولهم من فلاحين إلى عمال ، ومن ناحية أخرى بدأ هذا الإنسان يغير من أساليبه في التسويق عن طريق الذهاب مباشرة إلى المستهلك النهائي للسلعة ، حيث كان يتولى تفاصيل المقايضة بنفسه ، وكان هو بنفسه الذي يغري المستهلكين ، يزورهم كل عام وقد يكيف نوعية الإنتاج مباشرة وفقاً لاحتياجاتهم ورغباتهم ، وفي ذات الوقت بدأ التأكيد على الأثمان الرخيصة في سبيل عائد كبير, ووقعت النتائج المعتادة لمثل هذه العملية الرشيدة دائماً " [16]. هنا يؤكد عدم رغبة الرأسماليون في الاستهلاك ألانهم يريدون التحرر من التقاليد ، " وهي ذات نظرة ليبرالية متنورة وإن ارتباطاتهم الدينية ضعيفة إلى حد ما "[17].

وبما أننا بصدد تناول أثر المواسم الدينية على أنماط الاستهلاك ، فإن مقاربة ماكس فيبر يذهب بنا إلى" اعتبار النسق الديني منذ البداية متغيراً مستقلاً بدأ مع نشأة الوجود الاجتماعي ذاتهن من ثم فله تطوره المستقل الذي لا يجعل منه انعكاسا لعوامل مادية ....ويحلل النسق الديني من الداخل في علاقته بالسياق المحيط"[18].فهو يتناسب وتصوراته النظرية.

●**كارل ماركس:** الذي كان من الأوائل الذين تكلموا عن البداية الحقيقية في بحث وتحليل الاقتصاد وظاهرة الاستهلاك, حيث أعطى في تصوره لتطور المجتمع بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي , ومن ثم جاء تصوره للتطور التاريخي للمجتمع في تصوره لتطور النظام الاقتصادي أي المادية التاريخية ، لقد تصور أن الحياة الاجتماعية و الاقتصادية تسيران معاً في علاقة طردية إلى التعقيد ، لقد كانت تصوراته حول أنماط الاستهلاك بوصفها ظاهرة اقتصادية حسب قول احد الباحثين أن ماركس أظهر بعد الاستهلاك بوصفة "جزء من الثقافة الرأسمالية وركز في تحليله علي الاستهلاك الضروري ، باعتباره شرطاً أساسياً للمحافظة علي مستوي الإنتاج القائم ، وهو استهلاك يتألف من نمطين : الأول شخصي يحافظ علي بقاء المنتجين واستمرارهم في الإنتاج ، والثاني استهلاك إنتاجي يحافظ علي وسائل الإنتاج من حيث صيانتها وتجريدها كما تتحدد العلاقة بين قيم الإنتاج والاستهلاك بنمط تقسيم العمل الاجتماعي ، ومستوي تطوره ففي المجتمعات البسيطة كانت هناك وحدة اتصال بين قيم الإنتاج والاستهلاك في إطار قيم جماعية غالبا بسبب جماعية الإنتاج والاستهلاك ، والاتصال المباشر بين المنتجين والمستهلكين ، أما في المجتمع الرأسمالي حيث تطور تقسيم العمل أدى إلى انفصال المنتجون عن المستهلكين ، وجرى التمييز بين وقت العمل ووقت الفراغ ، وتطلب الأمر إحلال علاقات تبادل ووجود سوق للعمل وسوق السلع والخدمات" [19]، هكذا قدم ماركس رؤيته للظاهرة الاستهلاكية ، من منظور التفسير المادي للتاريخي وأن الاستهلاك يحدث نتيجة لاستحواذ أرباب الأعمال على نصيب متزايد من الدخل القومي" وما يؤدى إليه هذا من نمو في الناتج من السلع بشكل مستمر وبمعدلات متزايدة ، مما يجعل المجتمع يتعرض للاهتزاز و الاضطرابات الاجتماعية التي قد تقلب كيان المجتمع فكيف له أن يستهلك هذا الناتج وليس لدى غالبية أفراده من العمال الأجُراء

القدرة على شراء متطلبات الحياة بسبب عدم العدالة في توزيع الدخل" [20] ومن هنا يرى أنه لابد من دفع القوة الشرائية للعمال حتى تستطيع أن تزيد من الاستهلاك وحتى لا تحدث أزمات وإفراط في الإنتاج , لذلك يرى أن الاهتمام بالاستهلاك لا يقل أهمية عن الاهتمام بالإنتاج فالحقيقة أنهما متكاملان . لذلك نرى أن ماركس فسر ظاهرة الاستهلاك بمؤشرات مادية تاريخية وربط الاستهلاك بالاقتصاد ، وأهمل أثر البعد الديني في هذا الشأن لأنه كان يراه وسيلة في يد الطبقة البورجوازية الرأسمالية واستعماله كمحذر للشعوب في تحقيق أهداف الرأسمالية ، لذا وصف الدين بأفيون الشعوب حسب قول أتباعه .

•**أميل دوركايم** : فقد قدم هو الآخر رؤية تقترب إلي ما قدمه ماكس فيبر وتأتي على النقيض تماما من الرؤية الماركسية ، حيث انتقل دوركايم من الخضوع الميكانيكي لقيم الإنتاج والاستهلاك إلى الاختيار العقلاني لها فهو علي عكس ما ذهب إليه ماركس ، فالقيم الاجتماعية من و جهة نظره محددة لوجود الناس وما بينهم من علاقات اجتماعية ، كما أنها مكونة للضمير الجمعي ، فالقيم الأخلاقية تحتل مكانة بارزة من حيث أدوارها و وظائفها في المجتمع ، فهي تؤثر في غيرها من القيم الاجتماعية و توجهها ، بما في ذلك قيم الإنتاج والاستهلاك ، فالمجتمع في إجماله ظاهرة أخلاقية معيارية قيمية ، والإنسان بطبيعته أخلاقي لأنه يعيش في مجتمع تتغير قيمه من خلال التغير من نمط التضامن الآلي إلي نمط التضامن العضوي ، هو تغير يرتبط بعناصر مادية لها تجسداتها الخارجية عن الأفراد ، مثل تقسيم العمل والاستهلاك والجريمة والانتحار والطقوس والاحتفالات.[21]

ومن هنا فلقد كانت رؤى دوركايم تتماشى في بعض الحالات مع أفكار فيبر فلقد كانت تصورات دوركايم أكثر استنباطية .

• **جورج زيمل** : من أصحاب الاتجاه الاجتماعي التحليلي في النظرة التعميمية المسبقة للمدرسة الصورية الشكلية للمدرسة الألمانية للعلاقات الاجتماعية التجريدية ،" والذي يرجع إليه الفضل في تقسيم علم الاجتماع إلى ثلاثة فروع أساسية ، وهي الاجتماع الصوري الشكلي والاجتماع العام والفلسفة الاجتماعية ، وتفرع وظائفها فعلى سبيل المثال فإنه قد تتجسد العلاقات الاجتماعية عند زيمل في صورتها الملموسة على شكل منافسة أو تعاون في المجال الاقتصادي ، ومهمة النظرية الاجتماعية عزلها و تجريدها عن تجسداتها المادية المظهرية"[22].فإنه اهتم بالجانب الاقتصادي أكثر في الحياة الاجتماعية .

•**عبد الرحمان ابن خلدون** : من الأوائل الذين تكلموا وتقدموا فأفكار عن الاقتصاد والتجارة والإنفاق والاستهلاك واختلافهما بين البدو والعمران (الحضر) حيث أشار إلى أن تداخل النشاطات التجارية وأنواع الصناعات داخل العمران الحضري تعطي تطور مالي واقتصادي ، ويزداد الطلب على السلع والإنتاج ويكثر العرض في الأسواق ، والتنافس في الصناعة ، وبالتالي ينتج الزيادة في الأسعار على السلع ويصبح مجال الإنفاق واسع كلما ازداد العمران في الأمصار (المدن) بدافع المكوس وضرائب السلطنة عكس البدو والأرياف أين تكون نشاطات الفلاحين ،حيث يصبح الفرد محتكراً لإنتاجه مهما كان نوعه نظراً لعدم وجود الأسواق و بالتالي تنخفض الأسعار ، حيث يقول في كتاب المقدمة "اعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس : فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة والشعير وما معناهما ...و البصل وأشباهه.

ومنها ألحاجي والكمالي مثل الادم و الفواكه ...الخ . فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه وغلت أسعار الكمالي من الفواكه وما يتبعها ، وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس من ذلك.والسبب في ذلك أن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهره أو سنته ، فيعم اتخاذها أهل المصر أجمع أو الأكثر منهم في ذلك المصر أو فيما قرب منه ولابد من ذلك. وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كثيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر ، فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك فترخص أسعارها في الغالب إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية. ولولا احتكار الناس لها يتوقع مع تلك الآفات لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها بكثرة العمران . " [23] هنا يوضح ابن خلدون أن الحاجيات الضرورية للعيش يزداد عرضها في السوق بحكم أن كل فرد يحتاج إليها وبالتالي ينخفض سعرها في البلدان ذات العمران الكبير على غرار الكماليات الذي وصفها في وقته بالفواكه والتي أصبحت عند الكثير من الناس في وقتنا هذا من الضروريات خاصة في رمضان ، نظراً للتطور وأصبحت هناك منتجات جديدة مصطنعة وشبه مصطنعة غالية الثمن من الكماليات مثل أنواع المشروبات رفيعة المذاق وغيرها من السلع الجديد الناتجة عن التطور الغذائي. كما يصف ابن خلدون الكماليات في الأمصار (البلدان) من الادم و الفواكه وما إليها أنها لا تعم كل الناس الموجودون في المدينة و"إذا كانت المدينة مزدحمة بالنشاطات المعقدة و يكثر بها العمران ويتسع أكثر وأكثر ، تكثر فيها أمور الترف وبالتالي تصبح قبلة لطلب الكثير بالزيادة من تلك المرافق وينتج بذلك انخفاض الموجود أي السلع وبالتالي يصبح هناك نقص في هذه الحاجات ويزداد الطلب عليها أكثر ، ومن ثم وبسبب أهل الترف وألرفه بالإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع الغلاء كما نراه ." [24] هذا الوصف الدقيق لعالم الاجتماع ابن خلدون عن قيمة الطلب والعرض للمنتجات من السلع الضرورية والكمالية وكيف يزداد ثمنها ، كلها تحت نظام اقتصادي متكامل فيه فاعلين يؤثرون على عدم استقرار ثمن السلع والحاجات إليها سواء كانت ضرورية أو كمالية وبسبب هو أهل ألرفه والترف والإسراف والتبذير يصبح الإقبال على بعض من أنواع السلع بكثرة وبالتالي الزيادة في أسعاره ، في المناسبات وفي الأعياد, هؤلاء الفاعلين لا بد و أن لهم قيم وأخلاق يحملونها عن بعدا ديني لم يكونوا في مستواه .

وهل يمكن أن يكون أهل البادية أقل إسراف وترف في الإنفاق والاستهلاك من أهل المدينة ، في الأيام العادية أو حتى في شهر رمضان المعروف بزيادة الاستهلاك ؟ لقد تكلم ابن خلدون عن المناطق التي يكثر فيها الترف وتزداد فيها أسعار المبيعات ، والمناطق التي تقل فيها عوائد الترف في المعاش .حيث ذكر في المقدمة :" أن المدن الكثيرة العمران يكثر ترفها ، وتكثر حاجات ساكني المدينة نظراً لما تدعو إليه هذه المناطق الحضرية ، ويصبح الكثير منها ضروري ومرافقها غالية ، بازدحام الأغراض عليها من أجل الترف والمغارم السلطانية التي توضع على الأسواق والبياعات تعتبر في قيم المبيعات ، ويعظم فيها الغلاء في المرافق والأقوات والأعمال ، فتكثر لذلك نفقات ساكنه كثرة بالغة على نسبة عمرانه.و يعظم خرجه فيحتاج حينئذ إلى الكثير للنفقة على نفسه وعياله في ضرورات عيشه وسائر مؤنهم .

والبدوي لم يكن دخله كثيراً ، إذا كان ساكناً بعيداً عن الأسواق ولا يستطيع العيش في المدن لغلاء مرافقه وهو في بدوه يسد خلته بأقل الأعمال ، لأنه قليل عوائد الترف في معاشه ، فلا يضطر إلى المال. وكل من يتشوق إلى السكن في المدن من أهل البادية سريعاً ما يظهر عجزه ، إلا أصحاب المال منهم ويصبح من أهل المدينة و عاداتهم و ترفهم ."[25]

كما يؤكد ابن خلدون على أن لكل مستوى اقتصادي طبائعه وأخلاقه و يقصد أخلاقه هو البعد الديني وهو ربط غير مباشر بين الدين والاقتصاد : " فالبدو بصورة عامة أقرب إلى الشجاعة والعصبية والأخلاق الحميدة, والحضر أقرب إلى الرفاهية وأبعد عن الخلائق المحمودة . فيعلل الرفاهية الاقتصادية بالوفرة الإنتاجية في المدن والعمران ، وتنطوي دراساته الاقتصادية على بعض الأسس والمفاهيم التي تتضمنها القوانين الاقتصادية المعروفة بقوانين العرض والطلب في علم الاقتصاد ، والتي تعالج مستويات أسعار الحاجيات وفقاً للمطلوب منها و المعروض في الأسواق التجارية المتبادلة . ويشير إلى أن أسعار الحاجيات الضرورية ترخص في بعض البلاد الكثيرة السكان كما سبق ذكره على حين ترتفع أسعار الحاجات الكمالية "[26] , كما ينوه ابن خلدون بالفروق الاقتصادية بين مستويات النفقات في المدن عنها في القرى .

وأوضح ابن خلدون بأن المدينة معقدة بعمرانها ، ويزداد فيها الإنفاق و الاستهلاك ، وغيرها من الحاجات الضرورية و الكمالية ، معنى ذلك أنه قليل الزهد في الاستهلاك أما أهل البدو فيتمتعون بالبساطة والقليل من الإنفاق ومظاهر الترف والتعقيد ، ولا تناسبه المدينة لأنه في البدو يزهد في الاستهلاك لان مداخله بسيطة على غرار الحضري التي ظروفها المعقدة تجعل من الفرد أكثر استهلاك وترف وإسراف . وهكذا أرجح الاستهلاك والترف والإسراف لعوامل في العمران الحضري .

4-2 النظرة المعاصرة لمفهوم الاستهلاك :

أما فيما يخص مفكري علماء الاجتماع المعاصرين , فقد حظيت ظاهرة الاستهلاك أيضا باهتمام و من بين هؤلاء المفكرين نجد :

•**جون – بول شارني** : لقد كان تجاه الدين الإسلامي والاقتصاد بصفة عامة والاستهلاك بصفة خاصة و أكد أن " الإسلام سوسيولوجياً يتكون من نظام متكامل ، حيث يؤكد على الدعوة للانتماء بالتواجد الفردي و الجماعي لأفراد المجتمع " [27] . ولقد بين في اتجاهاته الفكرية لعلم الاجتماع الديني أن الإسلام " وضع النظام القائم بتحاليل ثانوية لمجموعة كبيرة من الأدوات المتمثلة ألآن و المنتشرة التي أعطت أعظم وأجود الحلول كنتائج للمشاكل بطرق متعددة الأنظمة ، مهيأ بروح السيطرة السوسيولوجية للأديان و ارتباطاتها مع المجالات الأخرى المشتركة من الإسلام الممثلة في الفعل الإسلامي و القانوني السوسيو– سياسي المعروفة بعلم الإسلام الكلاسيكي . "[28]

ولقد تناول شارني " الخلل السوسيو – اقتصادي الموجود , على أنه تعرجات أخرى مجسدة في كتاب السلفيين انضمام العائلات الكبرى والتي تربط بين شعوب القرى والزوايا إلى القوات المستعمرة, ساعد على التأثر على المصلحين الأبطال للعروبة الأصيلة بالتالي تفرق العرب القدامى الأصلين والمرابطين في القرى المجاورة على تفكيك النظام العائلي الشيوعي المشترك القديم قدم التضامن القبائلي . ولابد من ذكر أن

السلفيين كانوا يسعون جاهدين في عدم استقرار الهياكل القديمة التي والتي هي كذلك ملاحقة من طرف الاستعمار ، حيث أرادوا أن يرسخوا ثقافة وأخلاقيات كانت بموازاة طلبات واحتياجاتهم الاجتماعية وذلك بالمرور انطلاقاَ من نخبة حضرية إلى العائلة النووية. وأن انتشار الممتلكات المالية الخاصة للبرجوازيين والوظائف المستقلة الحرة لبرجوازية الأعمال . وبمجرد مثلاَ إعطاء ترقية التطور الاجتماعي للفرد ، وهو أحد أكبر المواضيع تأثيراَ للسلفيين والتي تساهم في إعادة إعطاء قوة للقواعد الإسلامية القديمة التي من خلالها يجب على المرأة أن تهتم بنفسها و تنعم بالخيرات التي منحها لها القرآن الكريم ، وذلك من أجل إضعاف النظام المسير . غير أن هذا التطابق بين حصر العائلة و الاستغلال الفردي للتراث كان له الأهمية الكبرى بالنسبة للطبقة الحضرية التي تملك الأراضي و تمارس كذلك أعمال التجارة ، وتتدخل في الإدارة وتتكيف معها وتشاركها في النظام الاقتصادي السائد وهو الرأسمالية الحرة .[29] وهنا أراد جون – بول شارني توضيح كيف هو التنافس الحاد بين السلفيين الإسلاميين والقبائل القديمة والمستعمر حيث أظهر " أن هناك سبب أخر للصدام مجدداَ على السلفية ، هو أن الرأسمالية الحرة مضبوطة وخاصة الظواهر التجارية الحرة للأفعال الفردية المنافسة ، حيث طرحت جدلاَ مطول و فتاوى كبيرة بالإيجاز الاستعمال في هذا المجال أو لا حول شرعية فتح مثلاَ الصك المالي ، أو فتح رصيد بنكي أو حول أي شكل من أشكال الفوائد أو طلب أي سلفة بنكية أو حتى المشاركة . "[30]

لقد ظهر هنا كيف هو الدور في التعامل مع هذه الأنواع من الحركات الاقتصادية و خاصة التجارية والتعامل مع الأنظمة البنكية ، لذا نلاحظ هنا التركيز على أنها " تنظم على الأقل أطر مبنية على الأخلاقيات خاصة بالنسبة للأعمال الاقتصادية والمبنية على المسؤولية والأولوية الفردية حيث تسمح في كل مرة على الثراء في العالم المعاصر مع طمأنينة في العقل ، وهذا على تماشياَ و وجود الأخلاقيات الإسلامية على العكس من التحركات السلفية ، حيث تلاحظ كثيراَ وعلى الأقل ثاني مظهر للنظام الاقتصادي السائد للرأسمالية الحرة , والتي تتشكل في تراكم غير فردي ولكن في شكل جماعي للرأسمالية حيث القوة الاقتصادية الحقيقية تفوق إمكانيات الثراء المالي الفردي ، وتنتج عنه نقطة القوة من طرف المؤسسات الكبرى (بنوك مصانع ، شركات التأمين ...) ، ثم من طرف الرأسمالية ، غير أن أعمال القوة المالية الجديدة ليست في العموم موجهة من طرف فتاوى السلفيين بل هي مرتبطة مع أخلاقيات شخصية." [31] وهنا أراد شارني أن يعطي نظرة عن طبيعة المنافسة الاقتصادية الخاصة منها التجارة والرأسمالية الحرة الفردية وذات الطابع الجماعي في الإسلام ، وما هو دور السلفيين الإسلاميين والزوايا والقبائل القديمة المتواجدة في مناطق المغرب العربي وعندما نقول الإسلام معنى ذلك بما فيها المناسبات والأعياد الدينية .

•**ثورتشاين فيبلن** : الذي أكد علي أن العوامل الاجتماعية تلعب دور مهم ف ي تحديد نمط الاستهلاك وهو قريب من العامل الديني لأنه داخل في ألأنساق الاجتماعية حيث"ركز على عدت عوامل وراء الحاجات الضرورية وتحديد طبيعة الطلب فعلى سبيل المثال أغنياء المجتمع ينفقون بثروتهم على نحو يرمز لوضعهم الطبقي لتميزهم عن بقية أعضاء المجتمع".[32]

إلا أنه كان من أكثر المهتمين"بالعوامل الاجتماعية في تحديد نمط الاستهلاك". [33]

لذا فإن الاستهلاك المظهري عند فيبلن هو الاستهلاك المفرط للسلع التي تعد دليلاً على عضوية المستهلك للطبقة المترفة في المجتمع الرأسمالي . وقد استخدم فيبلن "هذا المفهوم في الدراسات الأنثروبولوجية للمجتمعات قبل الرأسمالية للإشارة إلى التباهي باستهلاك السلع بهدف اكتساب الهيبة" [34] .

"فبعض الناس يشترون بعض السلع غالية الثمن ليس لأنها أجود من غيرها ، أو لأنها تشبع حاجة بل لأنها غالية فحسب وهو ما يعنى التباهي بها أمام الناس."[35]

وهذا يوضح لنا اختلاف الوظيفة الظاهرة للاستهلاك الاقتصادي وهى الانتفاع ، بينما يعد تحقيق الهيبة وتأكيدها على حد تعبيره "هو أحد الوظائف الكامنة لهذا الاستهلاك" .[36]

وهذا كذالك يساعدنا في بعض المعطيات الميدانية ، ولكن يبقى فيبر هو المفكر القريب بأفكاره وتصوراته وتحليلاته تجاه أهمية البعد الديني في طبيعة الاستهلاك ، وبالتالي في الاقتصاد ككل.

•**لينيت باليرت:** نضرته لمفهوم الاستهلاك وعلاقته بالدين ، فإن مفهوم الإعلانات عنده تشغل معظم الناس وخاصة في أوقات فراغهم مما أدت بطبيعة الحال إلى تزايد القدرة الاستهلاكية من خلال اقتناء أو رغبات في منتجات جديدة تخلق باستمرار عن طريق الإعلانات بزيادة الوقت الذي يقضى في مشاهدة برامج التلفزيون، خاصة النساء والأطفال يقضون وقتاً طويلاً وهم يشاهدون برامج التلفزيون أكثر مما يفعل الرجال والشباب ، وبالتالي ينعكس هذا على المجتمع ككل بالمحاكاة و التقليد وهنا يشير إلى العولمة. وفي ضوء ذلك يقول لينيت باليرت : أن معظم المستهلكين غالباُ ما يكونون من النساء ، فهو يرى أن النساء يتأثرن أكثر من غيرهم بالإعلانات ، فضلاً عن أنهن تقمن بالخدمة في المنزل ويحتفظن البضائع ، والطعام يرعين الأطفال . ويلاحظ أن دور النساء دور خدمي منتقد ويتحدى الاستهلاك في المجتمع الحديث ، من خلال أنواع من السلوك ناتج عن احتياجات في تشكيل اتجاهات المرأة وسلوكها مما يؤدى إلى تعميق اتجاه النساء و الشباب والأطفال نحو زيادة الاستهلاك و يرجع ذلك إلى الإعلانات وبرامج التلفزيون.[37]

أن نمط الاستهلاك الغربي بدأ في الانتشار في مختلف دول العالم وخاصة العالم الثالث ، وهذا مرتبط بالتطورات التي طرأت علي وسائل الاتصال الجماهيري , خاصة فيما يتعلق بالمادة الإعلانية التي تبثها وسائل الإعلام مما أدت إلى زيادة الاستهلاك بشكل كبير أكثر من انخفاض الأسعار وساهمت في خلق نوع من " الفجوة الاستهلاكية " بين الأفراد مما زاد الإنفاق الاستهلاكي على مختلف السلع والمنتجات عبر البرامج التي تطرحها المؤسسات العالمية من خلال هذه الإعلانات.

في إطار كل ذلك يصبح التساؤل حول قيم الاستهلاك فيظل الثورة الكونية في مجال تكنولوجيا المعلومات سؤال طبيعي تفرضه الظروف التي تمر بها المجتمعات سواء علي المستوي الدولي أو المحلي تلك القيم التي ترتبط بشكل وثيق بالمجتمع الذي تتشكل من خلاله ، فإذا كان هذا المجتمع هو بذاته في حالة تغير وتطور وتحول كبير في ظل التحولات العالمية تفرض نفسها وبقوة ، فإن البناء ألقيمي الخاص بالاستهلاك يصبح هو الآخر عرضه للتحول والتبدل.

هكذا طرح علماء ومفكري النظرية الاجتماعية الكلاسيكية و المعاصرة رؤيتهم لظاهرة الاقتصاد وخاصة منها الاستهلاك و علاقته بالدين وهو طرح يوضح التحول الذي حل بالبعد الاقتصادي وحياة الأفراد المعيشية للاستهلاك ، وكان ماكس فيبر تقريباً الأقرب في ربطه للعلاقة بين التطور الاقتصادي والدين في شتى مجالاته.

5.مفهوم الاستهلاك :

إن الاستهلاك عبادة وطاعة من الطاعات الله ، فكما هي أوامر العبادات والمعاملات كذلك أمر الاستهلاك والإنفاقات ، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [38].

فالإسلام يحث على الاعتدال والتوسط في الإنفاق والاستهلاك ، ينهى عن الإسراف ، قال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾[39]، ويحرم التبذير حيث قال عز وجل: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾[40] ، وبين القرآن منهج عباد الرحمن بأنهم أصحاب توسط بلا تفريط ولا إفراط ،حيث قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً﴾ .[41]

يتحدد مستوى الاستهلاك والإنفاق على النفس و العيال والمحتاجين بالقدرة المالية للشخص فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها . ولا يجوز أن يشتمل الاستهلاك على محرم ، سواء كان ضرورياً أو حاجياً أو تحسينياً.

وكذلك في هذا الموضوع نقرأ عدداً من الأحاديث :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: {مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ طَعَامٍ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى قُبِضَ} [42]. وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: {مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ مُنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ مِنْ طَعَامِ الْبُرِّ ثَلاثَ لَيَالٍ تِبَاعاً حَتَّى قُبِضَ}[43]. وعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: {كُنَّا عِنْدَ أَنَسٍ وَعِنْدَهُ خَبَّازٌ لَهُ ، فَقَالَ: "مَا أَكَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم خُبْزًا مُرَقَّقاً وَلا شَاةً مَسْمُوطَةً (أي مشوية) حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ}.[44]

6.مفهوم البعد الديني :

لكي نفهم البعد الديني يجب تعريف الدين لغة و اصطلاحا .

أولاً – الدين :

فالدين لغة " حسب ما يقول الباحثون في أصل كلمة الدين تؤخذ تارة من فعل متعد بنفسه (دانه يدينه) وتارة من فعل متعد باللام (دان له) وتارة من فعل متعد بالباء (دان به) وبالاختلاف لاشتقاق تختلف الصور المعنوية التي تعطيها الصيغة .فإذا قلنا : (دانه ديناً) عنينا بذلك أنه ملكه وحكمه وساسه ، ودبره وقهره وحاسبه وقضي في شأنه وجازاه وكافاه ، فالدين في هذا الاستعمال يدور حول معنى الملك والتصرف بما هو في شأن الملوك (ملك يوم الدين) أي يوم المحاسبة (الكيس من دان نفسه) أي حكمها و(الديان) الحكم القاضي ، وإذا قلنا (دان له) أردنا أنه طاعه ، وخضع له فالدين هو الخضوع والطاعة والعبادة والورع , وكلمة (الدين لله) هو الحكم لله أو الخضوع لله. وإذا قلنا (دان بالشيء) كان معناه أنه اتخذ ديناً ومذهباً ، فالدين على هذا هو المذهب والطريق .

وتعريف الدين اصطلاحاً جعل من الباحث الاجتماعي يبحث عن تعريف فالدكتور محمد دران يعرف الدين بأنه الاعتقاد بوجود ذات أو ذوات غيبية علوية لها شعور واختيار , ولها تصرف وتدبير للشؤون التي تعني الإنسان , اعتقاد من شأنه أن يبحث على مناجاة تلك الذات السامية في رغبة ورهبة وفي خضوع وتمجيد ."[45]

إن الدين في المفهوم الإسلامي جلي " فلقد ورد لفظ الدين في القرآن الكريم في آيات عدة و بمعاني شتى فهناك المعنى البعيد عما هو شائع لهذا الاصطلاح ، كما هو الحال في قوله تعالى : { ملك يوم الدين } و كقوله سبحانه : {و كنا نكذب بيوم الدين } ،, فالمقصود بالدين هنا هو الجزاء و الحساب . و هناك آيات أخرى يقصد بالدين فيها الدين في معناه العام و الواسع سواء كان هذا الدين حقاً أو باطلاً لقوله: {لكم دينكم و لي دين} أي لكم شريعتكم و منهاجكم و أسلوبكم في الحياة ...إلخ "[46]

ثانياً : البعد الديني في الأعياد و المواسم الدينية :

ولما نتكلم عن البعد الديني فإننا نعرج أولاً إلى علم الاجتماع الديني بحكم أن الدين هو المؤثر في المجتمعات كافة على الأنساق الأخرى والظاهرة الدينية موضوع أثار اهتمام الباحثين الاجتماعيين ، لان الدين يؤثر على كل المعارف وكل الأنساق الأخرى السياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية وغيرها وكل نسق يتميز بخصائص وقواعد يضبطها الدين , إذا فالدين هو العمود الفقري للمجتمع ككل .

إن النسق الاجتماعي الذي يتكون من الأنساق الفرعية كأعمدة لبناء النسق الكلي يعتمد على النسق المركزي كعمود فقري للنسق الاجتماعي ، وهو النسق الديني الذي يولى الاهتمام به من طرف الباحثين الاجتماعيين الكبار الكلاسيكيين والمعاصرين في قالب علم الاجتماع الديني وأن كل فرع من الأنساق الاجتماعية له خصائص مستمدة من الدين ، وأن النسق الاقتصادي له أخلاق وقيم توجهه ويسير بمقتضاها حتى ولو أن هناك قوانين وضعية تضبطه فهو دائماً يلجأ إلى الأخلاق الدينية المكتسبة سواء من الأسرة أو التنظيم بحد ذاته ، وكل نسق فرعي فهو يتكون كذلك من فروع جزئية أخرى تتفاعل فيما بينها لتعطي حركة دينامكية وأخرى ساكنة على شكل فسيفساء نشط حسب الظروف لبناء النسق الفرعي ومنه نسق الاستهلاك وكل هذه الأجزاء من الأنساق التي تكون النسق الفرعي تتأثر بنسق العمود الفقري للنسق ككل وهو النسق الديني ، إذاً الدين دائماً موجود وله أثر حسب درجة احتياج هذا النسق إليه ومنه فإن البعد الديني لا يمكن الاستغناء عنه في كل الحياة اليومية لأفراد المجتمع ، وخاصة قوت الإنسان لان القوت اليومي للفرد من الأكل واجب للبقاء على قيد الحياة واستمرارها وهو أول ما يحتاج إليه الفرد للعيش ويعتبر هذا القوت من ضمن نسق الاستهلاك والذي يخضع لقواعد تشريعية من الدين .

إن للدين دوراً كبيراً في المجتمع الإسلامي والمجتمعات الأخرى " ففي العصور الوسطى قديماً كانت وظيفة الدين عند الغرب بانغماس الكنيسة في المجتمع الذي يدور حول وظيفتين هما وضع النظام وإقراره ، وتوفير المأكل والغذاء الحكم والقتال من ناحية والزراعة من ناحية أخرى وظيفتان أتاحتا ظهور نظام المراتب الطبقية من النبلاء والأشراف كإقطاعيين تحكم ، وطبقة عامة الشعب ، ثم تطورت الكنيسة و أصبحت هناك طبقة ثالثة هي طبقة الكهنة التي أصبحت فيما بعد أكثر المؤسسات الدينية أهمية ونفوذ لأنهم أكثر الرجال

المتعلمين ، وكانت للكنيسة قدر هائل من السطوة الأخلاقية والثقافية ، وكانت القيم الدينية تعتبر عنصراَ مركزياَ بالنسبة إلى ثقافة البلدان المسيحية الأوروبية ."[47] هذا البعد الديني الذي أخذ مجرى السيطرة التامة في العصور الوسطى بالنسبة للأوروبيين المسيحيين ، وكان الدين يلعب دوراَ كبيراَ في المجتمع ولكن في المجتمعات الإسلامية الدين غير محتكر و له أدوار متعددة في كل المجالات " و لقد عالج المستشرق ماكسيم رودنسون الدين الإسلامي حيث حاول أن يحدد تطور الإسلام كأيديولوجية دينية و أخذت أشكالاَ متعددة تبنتها الدولة ، ويتعرض للعلاقة بين هذا النوع من الايديولوجيا و بين الواقع الاجتماعي " [48] ، فالبعد الديني يكون قوي في المناسبات الدينية مثل الحج وصيام شهر رمضان والأعياد الدينية الذي يتميز بفترة زمنية محددة في هذه المواسم الدينية يتقرب بها العبد بربه ، يكون المسلم خاضع لضوابط تشريعية تميزه أخلاق وقيم دينية عالية المقام لكي ينال من فضل الله ، لان في هذه الأوقات يتضاعف الأجر فيجب على الفرد المسلم ضبط نفسه ومراقبتها و عدم ارتكاب المعاصي وعدم الإسراف والتبذير في الأعياد الدينية والتحلي بالاعتدال والإشباع في الإنفاق حتى يكون في درجة الإحساس بحق باقي المسلمين الذين هم في الحاجة اليومية إلى إيجاد قوت أنفسهم .

إن الديانات والمعتقدات الدينية في المجتمعات ككل " تلعب دوراَ هاماَ في اختلاف الأنماط الاستهلاكية واتجاه أفراد المجتمع من كل ديانة نحو استهلاك سلع دون أخرى وفق للتحريمات الدينية تجاه مختلف السلع الغذائية"[49] .

7. علاقة الدين بالاستهلاك في الأعياد و المواسم الدينية :

إن الأعياد الدينية فيها يتقرب المسلم إلى الله أكثر بالعبادة ، وبالتالي فهي تتميز بشعائر دينية مختلفة المقاصد ، فلما نتكلم عن شعيرة الصيام مثلاً في رمضان فهو الإمساك والامتناع عن الأكل طوال النهار حتى الغروب عند آذان المغرب ويكون الفرد صائم بكل جوارحه وليس الامتناع عن الأكل فقط ، وهنا يصبح مؤشر الغذاء له أهمية كبيرة عند الفرد الصائم ، وتدخل عدة عوامل مؤثرة على الاستهلاك الغذائي ويتجسد عند الصائم المعنى الحقيقي للجوع والمغزى من الصيام عند الله هو التقرب إليه بالطاعة حسب الضوابط الشرعية للدين الإسلامي ،وبالتالي نستطيع أن نرى هذا الربط المباشر بين العامل الديني والامتناع عن الأكل , أي الدين وعلاقته بالاستهلاك الغذائي في إطار العبادة والتقرب إلى الله عز وجل بالصوم والإمساك عن الأكل بانخفاض نسبة الاستهلاك الغذائي في شهر واحد في السنة من ثلاث وجبات أو أكثر في بعض الأحيان في الأيام العادية إلى وجبتين في شهر رمضان للإحساس بحق الفقراء و المحتاجين.

ونفس الشيء بالنسبة لباقي الأعياد والمواسم الدينية الأخرى . وبهذا فإنه " ليس من السهل تجاهل هذا التناول في محاولة لتأسيس علم الاجتماع الديني في المجتمعات العربية – الإسلامية ، لأن طرح هذا المنهج ينزل جوانب تعتقد أنها دينية إلى أرض الواقع ، ويجعل أفكار الدين المتعالية تتشابك مع متطلبات الحياة العادية وصراعاتها ، كما يكشف عن التأثيرات المتبادلة بين الظواهر الإنسانية ومن بينها الدين و الاقتصاد.

8. تحليل النتائج الفكرية :

نلاحظ أن قيم وأخلاق الوازع الديني للفاعلين الاجتماعيين خلال الأعياد والمواسم الدينية تؤثر بشكل بالغ على روح الاستهلاك كنموذج مثالي في المناسبات الدينية ، وأن حقيقتاً ضعف الوازع الديني كان له الأثر الكبير في الواقع الامبريقي بالزيادة في نسق الاستهلاك لمختلف السلع الغذائية وغيرها إلى درجة الإسراف الممقوت في الإسلام كفعل اجتماعي ، مقارنة بقوة الوازع الديني كقيم وكأخلاق إسلامية تحملها بعض من شرائح المجتمع الفاعلة مما لعبت دوراً في تقليص واعتدال نسبة نسق الاستهلاك إلى درجة الإشباع الأولي ودرجة المنفعة ، أو الاعتدال الخاصة بالتصورات الدينية للإسلام لان المواسم الدينية والأعياد هي أوقات عبادة عقلانية وهي ميزة الأفكار الدينية للأخلاق الإسلامية .

إن العلاقات السببية بين قوة نسق الوازع الديني والاستهلاك الغذائي وغيرها تتفاعل فيما بينها تأثراً وتأثيراً ، حيث أن مؤشرات أفكار البعد الديني توحي إلى فهم وتفسير أن روح الاستهلاك والإنفاق طبقاً للضوابط التشريعية للأفكار الدينية الإسلامية من مفهومي الإيمان بالقناعة والاعتقاد بالبركة الاقتصادية والقيم الخاصة بالحفاظ على العبادات (الصلاة ،التصدق،قراءة القرآن ،الالتزام بأوامر الله ...إلخ) والأخلاق الدينية لمعرفة المعنى الحقيقي لمقاصد الشعائر العينية ، حيث هذه المؤشرات هي قيم أفكار دينية تؤثر طردياً في نسق الاستهلاك بالاعتدال والمنفعة الجسمية في الغذاء ، كما أن هذه القيم تؤثر عكسياً في الشراهة المتنامية في الإنفاق والاستهلاك إلى درجة الإسراف ، وهي في الحقيقة طفرة استهلاكية غذائية وغيرها تعكس واقع المسافة بين مبدأ القيم والأخلاق والفعل الاجتماعي ، وبذلك فإن الأخلاق الدينية لقوة الوازع الديني تؤثر في نسق الاستهلاك وأنه كلما كان الوازع الديني قوياً كلما انخفضت نسبة روح الاستهلاك في الأعياد و المواسم الدينية .

هذا من ناحية ، أما من الناحية الثانية فإن أثر نسق ضعف الوازع الديني على سلوك نسق الاستهلاك لمختلف السلع الغذائية وغيرها في الأعياد والمواسم الدينية ، يدل على أن هناك عدم الاستقلالية بين النسقين وأنه يوجد ارتباط طردي بين مؤشرات المتغير المستقل ذات التصورات الفكرية الضعيفة لهؤلاء الفاعلين من الأخلاق الدينية الإسلامية , والمتغير التابع الممثل في انعدام وجود روح استهلاكية غذائية وغيرها تتخللها لهفة و شراهة في الاستهلاك إلى درجة الإسراف ، هذه الظاهرة ناتجة عن التناقضات المعقدة والمتفاعلة بين شعائر الضوابط التشريعية للدين الإسلامي في الأعياد والمواسم الدينية ، والاستهلاك ألبذخي لمختلف المواد الغذائية وغير الغذائية ، والتي تفسر بانعدام العقلانية والفهم الحقيقي لمعنى شعيرة العيد والموسم الديني للفاعلين الاجتماعيين الذين أثروا بسلوكياتهم على باقي المجتمع ككل ، وهي أخلاق لم تكن واضحة المعالم في المواسم الدينية سابقاً.

أما النسب الضعيفة المتبقية من مؤشرات ضعيف الوازع الديني الأفراد العينة يتمتعون بروح استهلاكية عالية في درجة الإشباع والاعتدال ، يمكن أن تكون لها عوامل أخرى اقتصادية , أو لديهم أخلاق وقيم مكتسبة غير موظفة في إطار النسق الديني ، كل هذا يدل على وجود علاقة تفاعلية بين مؤشرات ضعف الوازع الديني ودرجات الاستهلاك بالتناسب الطردي مع الإسراف والتناسب العكسي مع الإشباع والاعتدال

والتناسب الكلي مع الاستهلاك ، وأنه كلما كان الوازع الديني ضعيفاً كلما زادت نسبة الاستهلاك في الأعياد و المواسم الدينية.

على العموم نلاحظ أن هناك زيادة في نوع الاستهلاك لمختلف السلع المعروضة للمستهلك في المواسم والأعياد الدينية إلى حد الإسراف كفعل اجتماعي ، كما نلاحظ كذلك أن هناك نوع من روح الاعتدال في نسبة الاستهلاك عند بعض الفاعلين في المجتمع الإسلامي ، والذي يفسر في إطار تصورهم لفهم واقع العبادات في الأعياد الدينية وما يؤكد أن حقيقتا هستيريا نسق الاستهلاك راجعة إلى فعل ضعف الوازع الديني ، أو تجاهل معنى شعيرة الموسم الديني لأغلب الفاعلين غير العقلانيين في تجسيد الضوابط التشريعية الحقيقية للأفكار الدينية .

خلاصة :

إن ظاهرة الاستهلاك في الأعياد الدينية والمناسبات لها تفسير سببي بارز الأهمية ، هو البعد الديني لان الظاهرة مرتبطة بفترات دينية محددة بشعيرة دينية ولان مثلا مفهوم الصيام كان له الأثر على الأكل فإن الحاجة للزيادة في الأكل هي الزيادة في الاستهلاك أكثر ، و بما أن رمضان شهر عبادة من المفروض تكون فيه كل معاني الصوم وبكل الجوارح , ويلتزم الفرد بالضوابط الشرعية للدين الإسلامي ، لأنه شهر عبادة عقلانية وهي ميزة الأفكار الدينية للأخلاق الإسلامية و لكن نجد أكثر أفراد المجتمع يلهثون وراء هاجس الاستهلاك المفرط محمولين على أمواج غير دينية مما أضعفت من قيم و أخلاقهم الدينية التي كانت سيدة الموقف في التفسير ألسببي وراء الإسراف في الاستهلاك وهو الشيء نفسه عند قدوم أي عيد ديني أو مناسبة دينية أخرى لها نفس النمط في سلوك الفرد المسلم تجاه اللهفة في الاستهلاك لمختلف السلع .

*** الهوامش والمراجع :**

1.سورة البقرة الآية 185.

2.د.حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الدين و المجتمع – دراسة في علم الاجتماع الديني ، مركز الإسكندرية للكتاب ، بدون سنة ، ص.196. بتصرف .

3.د.حسين شحاتة ، الضوابط شرعية للإنفاق و الاستهلاك, سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، العنوان الاليكتروني :<http://WWW.DARELMASHORA.COM>. بتصرف.

4.سورة الفرقان.لأية 67 .

5.د.محمود محمد بالميلي ، الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروب .ط.2، ص.ص.31–32 .بتصرف.

6.Jean-Marie Tremblay, Emile Durkheim,(1894),,Les règles de la méthode sociologique, Dans le cadre de collection ; les classiques des sciences sociales ;site web ;« www.uqac.uquebec .ca/ zone30/classiques des sciences sociales/index.html » . بتصرف

7. علي ليلى ، ماكس فيبر و البحث المضاد في أصل الرأسمالية ، سلسلة نظريات علم الاجتماع ، المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، الاسكندرية.السنة ،2004، ص.66.

8.سورة الأنعام,الآية:141.

9.مقالة,ملخص عن الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية,(مجلة أنفاس نت)،على الانترنت,الموقع الاليكتروني: www. Infassenet.org

♣.نقصد بمفهوم الفسيفساء بالا ستقرار في الاستهلاك و الديناميكا و التنوع الدائم في نسق الاستهلاك .

10. Raymond Quivy, Luc van Campenhoudt,Manuel de Recherche en Sciences Sociales, ORDAS, Paris,1988,p.14.

11.موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تدريباتعملية,ترجمة:بوزيد صحراوي، كمال بوشرف, سعيدسبعون ، الإشراف و المراجعة:مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2004.ص.150.

12.علي ليلة ، مرجع سابق، ص.7.

13.Ben Fine – author , The Material and Cultural Revisited , Routledge , London 2002 p.20

14 . HALTON (B) , First international conferenc e on sociologie of comsuption , Univ of OSLO, Jan,1988 , Journal of URBAN and Regional research , VOL12 Norvegia, 1988 p.04

15 . ماكس فيبر , الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية , ترجمة محمد علي مقلد , مركز الإتحاد العربي , بيروت , (بدون تاريخ) ص ص 16 – 19.

16 . علي ليلة، مرجع سابق ، ص94.

17 .نفس المرجع .ص94.

18. نفس المرجع .ص102.

19.إنعام عبد الجواد ، النسق ألقيمي في الريف المصري – قيم الإنتاج والاستهلاك ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 1998 , ص 1 .

20.محمد يسرى إبراهيم ، اقتصاديات مجتمع الانفتاح ، دار أم القرى للطباعة والنشر الإسكندرية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص52.

21 . أحمد زايد ، المداخل النظرية في دراسة القيم – نحو مدخل نظري لدراسة قيم العمل في المجتمع القطري ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، الدوحة ، 1994 ، ص . 81 -101 .

22.احمد الخشاب نفس المرجع ، ص. 553 . بتصرف .

23.عبد الرحمان ابن خلدون ، المقدمة ، كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر ، الجزء الثاني ,الدار التونسية للنشر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984،ص.ص.(438–439).

24. نفس المرجع ، ص.439, بتصرف .

25. نفس المرجع ص.ص.(440–441), بتصرف .

26.احمد الخشاب ،التفكير الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص.313– 315 .

27.Jean-Paul.Charnay,Sociologie religieuse de L'Islam ,éditions sindbad , Paris,1977.p.15 .

28.Ipid, p. 46. بتصرف

29.Ipid,, p . 47 . بتصرف

30. Ipid, p . 47 . بتصرف

31.Ipid,, p . 47 . بتصرف

32 . العيسوي إبراهيم شحات ، اقتصاديات الوفرة ، المركز الدولي للدراسات ، بيروت ، 1997 ،ص 124.

33 . نفس المرجع، ص 125.

34. أحمد أبو زيد,البناء الاجتماعي ، الجزء الأول ، دار الكتاب العربي للبحث والنشر ، الإسكندرية 1967 ، ص 13.
35. نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع وطبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف ، القاهرة ، 1986 ، ص 333.
36. أحمد مجدي حجازي وآخرون ، المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية فـي مصر ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2001, ص100 .
37.سناء الخولى ، التغير الاجتماعي والتحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1988 ، ص 256.
38. الأية.168. سور البقرة.
39. الأية.31. سورة الأعراف.
40. الأية.26–27. سورة الإسراء.
41. الأية.67. سورة الفرقان.
42. منظور أحمد الأزهر، ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع و الترجمة ، القاهرة, 2002,ص ص 98– 102.
43. ولمزيد من المعلومات ارجع إلى: صحيح البخاري, كتاب الرفاق، باب "من جاهد نفيه في طاعة الله".
44. سنن الدارمي، كتاب المقدمة، برنامج الحديث الشريف، رقم الحديث.538
45. حسين علي مصطفى حمدان ، نشأة الدين بين التصور الإنساني و التصور الإسلامي – دراسة في علم الاجتماع الديني ,مؤسسة الإسراء للنشر و التوزيع, قسنطينة ، الجزائر ، ط.1, 1991 ,ص.ص.8 – 12 . بتصرف
46. نفس الرجع ص.28 .
47. مركز دراسات الوحدة العربية ، الدين في المجتمع العربي ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ,ط.1,بيروت،1990,ص.72
48. نقس المرجع .ص.72 . بتصرف .
49. محمد يسرى ابراهيم ، الاستهلاك و العوامل المؤثرة فيه – رؤية في الانثروبولوجيا الاقتصاد ، سلسلة المعارف الاقتصادية و الإدارية رقم 6، 1997,ص.24 ، بتصرف .